شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بيان تضامن مع المدافعين عن حقوق الانسان بالسودان

بيروت، 30 سبتمبر/ أيلول العام 2013، مضى حوالي أسبوع منذ خروج متظاهرين سودانيين بشكل سلمي ضد إجراءات التقشف ورفع الدعم عن الوقود، التي أدت الى مضاعفة أسعار الوقود والغاز. وتواجه هذه المظاهرات إجراءات قمع من الحكومة السودانية تؤدي لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان. في هذا السياق، تعبّر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عن تضامنها مع المجتمع المدني ومع ناشطي حقوق الانسان في السودان. كما تدعو الشبكة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية للتنبه إلى تدهور وضع حقوق الانسان في السودان، ولاسيما الحق في الحياة والتجمع السلمي وحرية التعبير عن الرأي.

بدأت تظاهرات الشعب السوداني منذ كانون الثاني/يناير 2011، بالتزامن مع انتفاضات الشعوب العربية، ذلك نتيجة لسنوات طويلة من العمل غير الديمقراطي، والقهر، والظلم الاجتماعي والسياسات الاقتصادية إضافة إلى الفساد المنظم المرتبط بانتهاكات حقوق الانسان. وواصلت الحكومة السودانية تجاهلها لمطالب الشعب التي تنادي بالمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، مما أدى الى اعتماد المزيد من الإجراءات القمعية، وانطلاق مظاهرات ضخمة مؤخرا تدعو فيها المعارضة الى تنحي الرئيس عمر البشير.

يلاحظ أن الاقتصاد السوداني قد شهد تراجعا في السنتين الأخيرين وذلك ترامنا مع انفصال جنوب السودان وفقدان 75% من احتياط النفط. وترافق ذلك مع قرار الحكومة السودانية بتخفيض دعم الوقود سنة 2012، بعد أن كان هذا الدعم يحمي أسعار النفط المحلية من تقلبات اسعار النفط العالمية، مما أدى حينه الى انطلاق التظاهرات والتوترات الأمنية خلال اسابيع. وتتّبع الحكومة السودانية اليوم، النهج السابق نفسه، من خلال اعتماد تدابير تقشفية والتخلي عن دعم الوقود لزيادة الإيرادات، وذلك بناء على توصيات صندوق النقد الدولي. الا أن هذه التدابير أثرت بقوة على القدرة الشرائية للأسر المنخفضة الدخل، مما أدى الى تظاهرات شعبية واسعة تطالب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ونشير هنا الى النتائج الكارثية حتى 29 سبتمبر من العام 2013:

– عدد القتلى في الخرطوم 116 وهو رقم الوفيات الموثق بشهادات وفاة، في حين أن هناك عدد من الجثث التياستلمها ذويها من دون تسجيلها، أم عدد الجرحى فقد تجاوز الست مئة.

– احتجاز أكثر من 1000 شخص، من ضمنهم 16 صحفيا.

– تعتيم إعلامي واضح: حيث تم إغلاق 5 صحف بالقوة وامتنعت ثلاثة صحف أخرى عن النشر ردا على القيود الجديدة .

– إغلاق مكاتب القنوات الاعلامية كالعربية والسكاي نيوز التي كانت تغطي الأخبار. كما أن البي بي سي قد أغلقت لمدة، ناهيك عن انقطاع بث فرانس 24.

– انقطاع خدمة الانترنت بشكل كلي لمدة يومين، ثم عودة الخدمة ولكن بقدرة منخفضة.

ولعل أخطر ما في الأمر، هي وحشية ميليشيات الجنجاويد، والتي أسست من قبل الحكومة، هي قوات لا يرتدي الزي الرسمي للجيش مما يسمح لها بإطلاق النار عشوائيا على المتظاهرين.

من هنا تدعو الشبكة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية لبذل جهود حثيثة مع الحكومة السودانية للالتزام:

– بوقف فوري لاستخدام التعسفي للقوة غير المشروعة الموجهة ضد المتظاهرين من قبل قوات الأمن السودانية، وهو ما حرّمه القانون الدولي وفقا لإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– احترام الكامل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الرأي.

– الإفراج عن الناشطين السلميين.

– تأسيس لجنة مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال القتل.

– الانخراط في حوار شامل مع جميع جماعات المعارضة والجهات ذات الصلة في السودان، وأيضا منظمات المجتمع المدني، من أجل التوصل لرؤية اقتصادية وسياسية واجتماعية للاتفاق على مرحلة انتقالية للانتقال بالسودان نحو الديمقراطية والانتاجية.

***شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من 9 شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية** www.annd.org. **لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بزياد عبد الصمد على البريد الالكتروني** abdel.samad@annd.org.